

Ministère de l'Enseignement Supérieur et
de la Recherche Scientifique
Université Mohammed Boudiaf - M'sila
Faculté de Droit et des Sciences Politiques



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

Tél/fax : +213 35 54 06 06

BP,166: Ichbilia ,28003 M'Sila - Algérie

www.univ-msila.dz



Tél/fax : +213 35 54 06 06

(213) 698412589

البريد الالكتروني للمجلة

Revue.proffcherch@gmail.com

المسيلة في: 2021/10/10

الرقم: 73 / ك ح ع س / م.أ.ب / 2021

إشهاد بالنشر

يشهد السيد رئيس تحرير مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية بأن :

- الدكتور: قسمية محمد - جامعة محمد بوضياف - المسيلة

- الدكتور: لجلط فواز - جامعة محمد بوضياف - المسيلة

قد نُشر لهما بحثا بعنوان :

" بعض جرائم الفساد ودور أساليب التحري والتحقيق

في مكافحتها من منظور التشريع الجزائري "

في مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 03 ، العدد 01 ، مارس 2018 .

مجلة علمية دولية محكمة صنف (C) تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد

بوضياف بالمسيلة - الجزائر

سلمت هذه الشهادة لاستعمالها في حدود ما يسمح به القانون

رئيس التحرير

الدكتور: لجلط فواز
رئيس تحرير مجلة الأستاذ الباحث
للدراسات القانونية والسياسية



جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية

مجلة الأستاذ الباحث

للدراستات القانونية و السياسية

مجلة فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن كلية

الحقوق والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - الجزائر

(المجلد الثاني)

الترقيم الدولي

ISSN 2507 - 7295

الإيداع القانوني

2016-857

العدد التاسع

مارس 2018



مجلة الأستاذ الباحث
للدراستات القانونية و السياسية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية

مجلة الأستاذ الباحث
للدراستات القانونية والسياسية

مجلة فصلية دولية علمية محكمة تصدر عن كلية الحقوق
والعلوم السياسية

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة – الجزائر

الترقيم الدولي

ISSN 2507 - 7295

الإيداع القانوني

2016-857

العدد التاسع - مارس 2018

(المجلد الثاني)

قواعد النشر وشروطه

- 1- تحرر المقالات باللغة العربية وباللغة الأجنبية (فرنسية - إنجليزية) ، وأن لا يقل المقال عن 15 صفحة ولا تجاوز 25 صفحة.
 - 2- إرسال السيرة الذاتية لكاتب المقال .
 - 3- يستعمل خط Sakkal Majalla رقم 17 لكل اللغات .
 - * يجب أن يتضمن المقال ملخص (في حدود 130 كلمة فقط) ، وكلمات مفتاحية (لا تتجاوز 05 كلمات) أحدهما باللغة العربية والأخرى باللغة الأجنبية ، كذلك يجب أن يترجم عنوان المقال إلى لغة أخرى غير اللغة الأصلية للمقال .
 - 4- يجب أن تكون الهوامش في آخر المقال (بطريقة التهميش المستمر) .
 - * يجب أن تكون أرقام التهميش¹ دون زيادة الأقواس أو مطة أو ما شابه ذلك مثل : (1) .¹
 - 5- يجب أن لا يكون المقال المقدم قد سبق نشره ، وأن لا يكون مقديما للنشر في مجلة أخرى .
 - 6- الموضوعات التي تنشر في المجلة تعبر بالضرورة عن آراء الباحثين ولا مسؤولية للمجلة في هذا الشأن .
 - 7- كل مقال لا يحترم المقاييس التقنية والمنهجية والقيم العلمية لا ينشر .
 - 8- الدراسات والبحوث والمقالات التي تصل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر .
 - 9- ترسل المداخلات كاملة على البريد الإلكتروني التالي :
revue.proffcherch@gmail.com
 - 10- يجب على كاتب المقال أن يُدرج رقم الهاتف و البريد الإلكتروني لإتاحة التواصل معه .
- هام :** تخلي هيئة تحرير المجلة مسؤوليتها اتجاه أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية .



مجلة الأستاذ الباحث
للداسات القانونة ه الساسة

الرئيس الشرفي لمجلة الأستاذ الباحث
للداسات القانونية والسياسية
مدير الجامعة

● الأستاذ الدكتور: بداري كمال

مدير المجلة

● الدكتور خضري حمزة

رئيس التحرير

● الدكتور لجلط فواز

نائب رئيس التحرير

● الدكتور غربي عزوز

أمانة التحرير

● أ- رابعي إبراهيم ● أ- مقدم ياسين

● د- بوعيسي حسام الدين ● د- ولهي المختار

● د- بلعسل محمد ● أ- رويصات مسعود

● د- شطاب كمال ● أ- حمريط عبد الغني

التدقيق اللغوي والإخراج

● حمادي محمد رضا

لجنة القراءة من داخل الجزائر

الأستاذ الدكتور بوبكر عبد القادر	جامعة الجزائر 01	الأستاذ الدكتور بختي العربي	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الأستاذة الدكتورة غوتي سعاد	جامعة الجزائر 01	الأستاذ الدكتور دخان نور الدين	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الأستاذ الدكتور كايس شريف	جامعة تيزي وزو	الأستاذ الدكتور غرابي أحمد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الأستاذ الدكتور بن علية حميد	جامعة زيان عاشور - الجلفة	الأستاذ الدكتور فريجة حسين	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الأستاذة الدكتورة طيبي سعاد	جامعة الخميس مليانة	الدكتور مبروك عبد النور	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتورة مسراتي سليمة	جامعة البليدة	الدكتور والي عبد اللطيف	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور ساعد العقون	جامعة زيان عاشور - الجلفة	الدكتور لجلط فواز	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور سلامي مولود	جامعة باتنة 01	الدكتورة ضريفي نادية	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور ضريفي الصادق	جامعة البويرة	الدكتور خضري حمزة	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتورة بوقرة العمرية	جامعة محمد بوضياف - المسيلة	الدكتور ذبيح ميلود	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور بشيري عبد الرحمن	جامعة زيان عاشور - الجلفة	الدكتور غربي عزوز	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور هلاي مسعود	جامعة زيان عاشور - الجلفة	الدكتور بويعسي حسام	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور بورزق أحمد	جامعة زيان عاشور - الجلفة	الدكتور بلعسل محمد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور مختار بن عابد	جامعة تندوف	الدكتور شطاب كمال	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور باخويا إدريس	جامعة أحمد دراية - أدرار	الدكتور ابرادشة فريد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور زروق يوسف	جامعة زيان عاشور - الجلفة	الدكتور مقيرش محمد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتورة حسان سامية	جامعة بومرداس	الدكتور قارة مولود	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور عبد القادر غيتاوي	جامعة أحمد دراية - أدرار	الدكتور فريجة محمد هشام	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور عادل زياد	جامعة خنشلة	الدكتور دحية عبد اللطيف	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور رابحي لخضر	جامعة الاغواط	الدكتور شاعة محمد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور حاحة عبد العالي	جامعة بسكرة	الدكتور هوادف عبد الله	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور بلعزام مبروك	جامعة سطيف	الدكتور قسمية محمد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور حمودي محمد الهاشمي	المركز الجامعي تندوف	الدكتور بلواضح الطيب	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور سويقات أحمد	جامعة ورقلة	الدكتور بركات محمد	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور هاملي محمد	جامعة تلمسان - مغنية -	الدكتور عبد الله زوبيري	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور يعجي نور الدين	جامعة الجزائر 01	الدكتور بقة عبد الحفيظ	جامعة محمد بوضياف - المسيلة
الدكتور يوسفات علي هاشم	جامعة أحمد دراية - أدرار	الدكتور بن عيشة عبد الحميد	جامعة الجزائر 01

لجنة القراءة من خارج الجزائر

الأستاذ الدكتور مازن ليلوراضي	الجامعة المستنصرية - العراق	الأستاذ الدكتور محمد بن نصر محمد	جامعة طيبة - المدينة المنور - السعودية
الدكتور محمد الداه عبد القادر	جامعة نواكشوط - موريتانيا	الدكتور هشام عبد السيد الصافي محمد	جامعة حلوان - مصر
الدكتورة زرارة عواطف	جامعة الشارقة	بدر الدين	
الدكتور هشام إبراهيم منصان	جامعة القاهرة	الدكتور صباح رمضان ياسين	جامعة زاخو - العراق
الأستاذ الدكتور أحمد الحضرائي	جامعة فاس - المغرب	الدكتور أبوبكر أحمد عثمان النعيمي	جامعة الشارقة
الأستاذ الدكتور يسري أبو العلا	جامعة بنها - مصر	الدكتور نجيب بن عمر عوينات	جامعة تونس
		الدكتور ظافر مدحي فيصل الدوري	جامعة تكريت - العراق

الفهرس

عقد ضمان الاستثمار كآلية لحماية الاستثمارات العربية ضد المخاطر غير تجارية
09

أ.د. مسعودي يوسف / جامعة أحمد دراية - أدرار

تطور التشريع بالأوامر وتأثيره على الأمن القانوني 23

د. بلواضح الطيب / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ط.د. سلامي سمية / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملامح القصور التشريعي في المادة 45 مكرر قانون الأسرة الجزائري (دراسة مقارنة)

37

د. أحمد داود رقية / جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

الإتجار الغير مشروع بالمخدرات في أعالي البحار 51

أ. بوعون نضال / جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة 1

الآليات القانونية لفض منازعات الصفقات العمومية في التشريعين الجزائري

والمغربي 63

د. ولد عمر طيب / جامعة ابن خلدون - تيارت

الأمن الإنساني ومبدأ عالمية حقوق الإنسان 75

د. حموم فريدة / جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في ظل القانون 16-13 ونظامه الداخلي 94

ط.د. درار عبد الهادي / جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس

دراسة تحليلية لمبدأ ضمان السلامة من مخاطر المنتجات الطبية في ظل التقدم

الطبي 106

ط.د. عزيزي عبد القادر / جامعة أحمد دراية - أدرار

المسؤولية الناشئة في حالة إخلال الناقل الجوي للبضائع بالالتزام بالسلامة

120

ط.د. بن جيلالي سميرة / جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان

التعويض عن المسؤولية في التجارة الدولية 133

د. قدة حبيبة / جامعة قاصدي مرياح - ورقلة

ضمانات الاستثمار السياحي المستدام ودوره في تحقيق الإقلاع الاقتصادي
155

د. جليل مونية / جامعة أحمد بوقرة - بومرداس

التوثيق الرقمي ومسؤولية سلطات المصادقة الإلكترونية في القانون الجزائري
176 04-15

أ. درارنسيمة / جامعة محمد بن أحمد - وهران 2

دور الدولة العثمانية في ترسيخ الطائفية بلبنان 192
أ. عائشة بن ساعد / جامعة خميس مليانة

دور المعيار المالي في تحديد شكل المنافسة في مجال الصفقات العمومية (دراسة
220 مقارنة)

ط.د. العماري سميرة / جامعة طاهري محمد - بشار

المسجد الأقصى المبارك والقانون الدولي الإنساني 232
أ. طيبي وردة / جامعة باجي مختار - عنابة

تدابير حماية أمن الشاهد بين ضرورات مكافحة الجريمة وضمانات المحاكمة
251 العادلة

د. بوكركرشيدة / جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم

القرارات الفاصلة في الأوامر والتدابير المؤقتة الصادرة عن مجلس
273 المنافسة

د. محمودي فاطمة / جامعة محمد بن أحمد - وهران 2

جسد المريض بين المبادئ الشرعية والموافقة الذاتية على العلاج 287
ط.د. مخلوف هشام / جامعة الجزائر 1

الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي - تونس
300 أنموذجا : 2010-2014 -

أ. لرقط الحسين / جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

أدوات التطهير العقاري في التشريع الجزائري 317
د. زبدة نور الدين / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

مكافحة الفساد في إطار الصفقات العمومية - جريمة تعارض المصالح نموذجا -
326

د. عنان جمال الدين / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الضمانات القانونية للحق في الخصوصية أثناء مرحلة التحقيق 342

ط.د. بن مالك اسمهان / جامعة محمد لمين دباغين - سطيف 2

الشرق الأوسط : دراسة تحليلية في طبيعة المتغيرات الدولية والإقليمية المساهمة
في التحول الاستراتيجي التركي تجاه المنطقة 357

أ. بدرة سليم / جامعة باتنة 1

أ. مجناح آمال / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

المجال الجديد لتطبيق إجراءات الصفقات العمومية وفق المرسوم الرئاسي
الجزائري 15-247 381

د. بلغول عباس / جامعة محمد بن أحمد - وهران 2

دور سلطة ضبط السمعي البصري في تكريس قيم الهوية والمواطنة في الجزائر
..... 398

ط.د. كرمية عبد الحق / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ط.د. دراجي هشام / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

مسار العدالة الانتقالية ومقاضاة مرتكبي الإبادة الجماعية في كمبوديا 411

د. حميداني سليم / جامعة 8 ماي 1945 - قالمة

الإطار القانوني للمعاش المنقول وأثره على ذوي الحقوق 426

د. أقصافي عبد القادر / جامعة أحمد دراية - أدرار

ط.د. بلارشيد / جامعة أحمد دراية - أدرار

الحدود الدستورية بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية (دراسة مقارنة)
..... 440

د. دندان بختة / جامعة مصطفى اسطمبولي - معسكر

استغلال الأراضي الوقفية المخصصة للفلاحة في التشريع الجزائري 459

أ. حاجي كريمة / جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة (1990-2016)
..... 485

ط.د. مهديد عمرة / جامعة الجزائر 3

الميديا الجديدة والمنظومة القيمية والأخلاقية والقانونية للشباب - دراسة وصفية على عينة
من مستخدمي الفيسبوك بالجزائر العاصمة - 499
أ. بصافة أمينة / جامعة الجزائر 3

البراغماتية : السياسة الصينية في الشرق الأوسط بعد الثورات العربية 520
ط.د. فريدة العلي / جامعة باتنة 1

بعض جرائم الفساد و دور أساليب التحري و التحقيق في مكافحتها من منظور
التشريع الجزائري 535
د. قسمية محمد / جامعة محمد بوضياف - المسيلة
د. لجلط فواز / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

حماية الاطفال داخل مراكز و مؤسسات حماية الطفولة 546
ط.د. دوحى بسمة / جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل

النظام الخاص بعلاقة عمل الإطارات المسيرة في المؤسسات الاقتصادية في التشريع
الجزائري 559
د. كسال العربي / جامعة الجزائر 1

المجني عليه ودعوى جبر الضرر في القانون الجزائري 592
د. فريجة محمد هشام / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

تجديد الخطاب الإسلامي وتحديات العولمة 617
د. موسى بن سعيد / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الوضعية القانونية للأراضي الفلاحية في الجزائر قبل الاستقلال 626
ط.د. بوعافية رضا / جامعة باتنة 1

**Paradigme de l'uniformisation versus le paradigme différentialiste,
Approche culturelle de la mondialisation 635**

Dr: Mustapha ARIHIR / Université de Mohammed Cherif Messadia - Souk-Ahras

**La protection des ressources cynégétiques dans le cadre du
développement durable en droit algérien 650**

Dr : Saadi Fatiha / Université Mohamed Ben Ahmed - Oran 2

بعض جرائم الفساد ودور أساليب التحري والتحقيق في مكافحتها من منظور التشريع الجزائري

Some of the crimes of corruption and the role of methods of investigation and investigation in the fight against the perspective of Algerian legislation

تاريخ قبول المقال للنشر: 2017/10/19

تاريخ إرسال المقال : 2017/09/17

د. قسمية محمد / جامعة محمد بوضياف - المسيلة

د. لجلط فواز/ جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ملخص :

نتيجة التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الجزائر استوجب على المشرع تكييف التشريع الوطني مع هذه التطورات .

وبهذا قام المشرع بتعديل قانون الإجراءات الجزائية سنة 2006 الذي تضمن إجراءات خاصة للتكفل بالأشكال الجديدة للإجرام (المستحدثة) .

لذا فإنه قد بين بموجب هذا القانون الإجراءات التي يجب أن تتبع بشأن الجرائم العادية، وبين أيضا الإجراءات الخاصة بالتحري والتحقيق تتبع بشأن هذه الجرائم المستحدثة .

الكلمات المفتاحية : جرائم الفساد ، البحث والتحري ، أساليب المكافحة ، التشريع الجزائري .

Abstract:

As a result of the social and economic changes taking place in Algeria, the legislator has had to adapt national legislation to these developments.

In this way, the legislator amended the Code of Criminal Procedure in 2006, which included special procedures to deal with new forms of criminality.

It has therefore defined the procedures to be followed for ordinary crimes, as well as investigative and investigation procedures for such crimes.

Keywords: Crimes of corruption, Research and investigation, Methods of control, Algerian legislation.

مقدمة :

لما أخذت الجرائر على عاتقها تعزير دولة القانون، التي تعد الشرط الضروري لكل تقدم، ولما كان إصلاح العدالة يقع في قلب وطلبة كل مشروع للتجديد الوطني على أن تمنح أولوية تنفيذه في إطار عمل السلطات القانونية، تم التفكير في القيام بتكييف التشريع الوطني مع الحقائق المترتبة عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الجزائر ومع التزاماتها الدولية، وقد اعتبر أن ترجمة الأحكام الملائمة لمختلف الاتفاقيات الدولية المرتبطة بها الجزائر في المجال الجزائري يتم التكفل بها بشكل منتظم ضمن القانون الوطني (الداخلي).

وفي هذا الإطار تم الإشارة إلى التكفل بشكل من الأشكال الجديدة للإجرام، والتي تم التأكيد على أنها مستحدثة بموجب تعديل قانون الإجراءات الجزائية سنة 2006 الذي تضمن إجراءات خاصة بتلك الجرائم على سبيل الحصر.

وضمن هذا المسعى يمكن بيان أن المشرع الجزائري استحدث إجراءات منصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية تتبع بشأن الجرائم العادية، وبين إجراءات خاصة بالتحري والتحقيق تتبع بشأن بعض الجرائم فقط، هذه الأخيرة التي يطلق عليها اسم الجرائم المستحدثة أو الأشكال الجديدة للإجرام، وجرائم جنحة المحاباة، جنحة استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة، وجنحة قبض العمولات من الصفقات العمومية من بينها على اعتبارها من جرائم الفساد، وهي الجرائم التي يمكن بيان إجراءات التحري والتحقيق بشأنها.

لذا المشرع لم يتوقف عند هذا الحد، بل استحدث أساليب التحري والتحقيق للكشف عن تلك الجرائم والتي أفردتها المشرع الجزائري إلى جانب أشكال جديدة من الإجرام بتعديل قانون الإجراءات الجزائية سنة 2006، كما أن هناك أساليب خاصة للتحري والتحقيق لم يتضمنها قانون الإجراءات الجزائية، ويتعلق الأمر بالترصد الإلكتروني الذي تضمنته قانون مكافحة الفساد لسنة 2006، على الرغم من نص المشرع على المراقبة الإلكترونية بمناسبة تعديل قانون الإجراءات الجزائية بموجب القانون 15-02، مع عدم إقصاء وحجب الدور الذي لعبه الديوان المركزي لقمع الفساد كجهة مكملة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والذي يعتمد في عمله على أعوان وضباط الشرطة القضائية على وجه الخصوص.

وهذه الدراسة تقتصر على بيان الطبيعة القانونية لبعض الجرائم على سبيل المثال لا الحصر، وكذا التطرق إلى أساليب التحري والتحقيق المتبعة بشأنها.

وفي هذا الصدد يمكن طرح الإشكالية التالية: ما مدى تنوع أساليب البحث والتحقيق بخصوص جرائم الفساد، لاسيما بخصوص جرائم المحاباة، استغلال نفوذ الأعوان العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة، وكذا قبض العمولات من الصفقات العمومية؟.

للإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد مطلبين :

المطلب الأول : الطبيعة القانونية لبعض جرائم الفساد.

المطلب الثاني : دور أساليب التحري والتحقيق في الكشف عن جرائم الفساد.

المطلب الأول : الطبيعة القانونية لبعض جرائم الفساد

يمكن بيان تلك الطبيعة القانونية من تعريف وأركان وجزاءات لكل جريمة من الجرائم المذكورة كما يلي :

الفرع الأول : الطبيعة القانونية لجريمة المحاباة

هو الفعل المجرم بنص المادة 01-26 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، وقد تم النص عليها سابقا في المادة 128 مكرر فقرة 01 الملغاة من قانون العقوبات، والغاية من تجريم هذا الفعل هو ضمان المساواة بين المترشحين للفوز بالصفقات العمومية ومكافحة التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في المعاملات .

وعن أركان هذه الجريمة، فإن المادة 01-26 المذكورة أنفا تشترط لتجريم فعل المحاباة توفر صفة الموظف العمومي في الجاني لقيامها، وتتحقق بإبرام الجاني عقد أو اتفاقية أو صفقة عمومية أو ملحق أو تأشيرة، أو مراجعته دون مراعاة الأحكام التشريعية أو التنظيمية الجاري العمل بها، وذلك بغرض إعطاء امتيازات غير مبررة للغير .

ويتمثل النشاط الإجرامي في هذه الجريمة في مخالفة الأحكام القانونية والتنظيمية التي تنظم إبرام الصفقات العمومية وتأشيرها ومراجعتها، وذلك بغرض إفادة الغير بامتيازات غير مبررة، ويقصد بإفادة الغير تفضيل أحد المنافسين على غيره .

كما يقصد بمخالفة الأحكام القانونية والتنظيمية عدم التطابق أو عدم احترام:

- الإجراءات الخاصة بإبرام الصفقة .

- الإجراءات الخاصة بمراجعة الصفقة .

- الإجراءات الخاصة بتأشيرة الصفقة .

وتتطلب جنحة المحاباة، توافر القصد الجنائي الخاص المتمثل في إعطاء امتيازات للغير مع العلم بأنها غير مبررة، وكذا العلم والإرادة في تجاوز الإجراءات قصد إعطاء الامتيازات لطرف معين¹ .

وقد نص المشرع الجزائري على قمع هذه الجريمة، بأن تخضع هذه الجريمة لنفس الأحكام المقررة لجريمة رشوة الموظف العمومي، سواء تعلق الأمر بالمتابعة أو الجزاء مع اختلاف طفيف بالنسبة للعقوبة الأصلية، وكذا بالنسبة للتقادم في الدعوى العمومية أو العقوبة.

وبطبيعة الحال إذا اكتملت أركان جريمة المحاباة، فإن المادة 1-26 المذكورة سابقا تعاقب مرتكبي تلك الجريمة بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة مالية من 200000 دج إلى 1000000 دج وتطبق على الشخص المعنوي غرامة من 1000000 دج إلى 5000000 دج طبقا للمادة 53 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته والمادة 18 مكرر 1 من قانون العقوبات .

كما تطبق أيضا على مرتكبي جنحة المحاباة كافة الأحكام المطبقة على رشوة الموظف العمومي بخصوص الظروف المشددة والإعفاء من العقوبة والعقوبات التكميلية والمصادرة والمشاركة والشروع وكذا مسؤولية الشخص المعنوي .

ضف إلى ذلك، سواء تعلق الأمر بالدعوى العمومية أو العقوبة، تطبق أحكام المادة 54 من قانون الفساد، التي تنص على عدم تقادم الدعوى العمومية والعقوبة في حالة تحويل عائدات الجريمة إلى الخارج².

كل هذا خلافا للقواعد العامة التي تتقادم فيها الدعوى العمومية بمرور ثلاث سنوات من يوم اقرار الجريمة حسب المادة الثامنة من قانون الإجراءات الجزائية، وتتقادم العقوبة بمرور خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور الحكم النهائي حسب المادة 614 من قانون الإجراءات الجزائية، ويجوز في جنحة المحاباة أن تزيد المدة لتساوي أقصى مدة العقوبة³.

الفرع الثاني : الطبيعة القانونية لجريمة استغلال نفوذ الأعوان

العموميين للحصول على امتيازات غير مبررة

الفعل المنصوص والمعاقب عليه بنص المادة 2-26 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وتقتضي هذه الجريمة لقيامها توافر صفة معينة في الجاني على عكس جريمة المحاباة وبعض جرائم الفساد الأخرى، حيث تشترط المادة 2-26 أعلاه أن يكون الجاني تاجرا أو صناعيا أو حرفيا أو مقاولا من القطاع الخاص، وأضافت المادة عبارة " بصفة عامة كل شخص طبيعي أو معنوي " .

ومن ثم يشترط أن يكون هناك عون اقتصادي من القطاع الخاص طبيعي أو معنوي قام بنشاط مجرم يشكل هذه الجريمة، ويتمثل ذلك النشاط في استغلال سلطة أو تأثير أعوان الدولة والهيئات التابعة لها بغرض الزيادة في الأسعار أو التعديل في نوعية المواد أو التعديل في نوعية الخدمات أو التعديل في آجال التسليم أو التموين لصالحه .

وتتطلب الجريمة لقيامها أيضا، توافر القصد العام المتمثل في علم الجاني بنفوذ أعوان الدولة وإرادة استغلال هذا النفوذ لصالحه، والقصد الجنائي الخاص المتمثل في نية الحصول على امتيازات مع علمه أنها غير مبررة .

هذا وتطبق على جريمة استغلال نفوذ الأعوان العموميين نفس الأحكام المقررة لجنحة المحاباة سواء تعلق الأمر بإجراءات المتابعة أو بالعقوبات كما تطبق عليها كافة الأحكام المطبقة

على جنحة المحاباة بشأن الظروف المشددة والإعفاء من العقوبة وتخفيفها والعقوبات التكميلية والمصادرة والمشاركة والشروع ومسؤولية الشخص المعنوي، كما تطبق عليها الأحكام المطبقة على جنحة المحاباة بخصوص تقادم الدعوى العمومية والعقوبة .

هذا وتطبق العقوبات سواء حصل الجاني فعلا على الامتيازات أو لم يحصل عليها إذا كان أثر الجريمة ناجم عن سبب خارج عن إرادة الجاني⁴.

الفرع الثالث : الطبيعة القانونية لجريمة قبض العمولات من الصفقات العمومية

هو الفعل المنصوص والمعاقب عليه بنص المادة 27 من قانون مكافحة الفساد، وتقتضي هذه الجريمة لقيامها أن يرتكبا موظف عمومي كما عرف سابقا، ويتمثل النشاط الإجرامي في هذه الجريمة في محاولة قبض أو القبض الفعلي لعمولة، وذلك بمناسبة تحضير أو إجراء مفاوضات أو إبرام أو تنفيذ عقد أو صفقة أو ملحق باسم الدولة أو إحدى الهيئات الخاضعة للقانون العام .

وقد سميت هذه العمولة في نص المادة بالأجرة أو الفائدة، ولم يحدد المشرع طبيعتها وهي المنفعة أو الفائدة التي يقبضها الجاني مهما كان نوعها مادية أو معنوية، ويستوي أن يستفيد منها شخصا أو شخص غيره بطريقة مباشرة.

كما تتطلب الجريمة لقيامها توافر القصد الجنائي العام، المتمثل في الإرادة في قبض الفائدة والعلم بأنها غير مشروعة .

وتطبق على جريمة قبض العمولات من الصفقات العمومية نفس الأحكام المقررة لرشوة الموظف العمومي، سواء تعلق الأمر بإجراءات المتابعة والعقوبات مع تشديد عقوبة الغرامة بالشكل التالي :

- الحبس من سنتين إلى عشر سنوات وغرامة من 1.000.000 إلى 2.000.000 دج، وبخصوص الشخص المعنوي غرامة من 2.000.000 دج إلى 10.000.000 دج طبقا للمادة 53 من قانون الفساد، والمادة 18 مكرر 1 قانون العقوبات .

كما تطبق على هذه الجنحة كافة الأحكام المطبقة على جنحة رشوة الموظف العمومي بشأن الظروف المشددة والإعفاء من العقوبة وتخفيف العقوبة، والعقوبات التكميلية والمصادرة والمشاركة والشروع ومسؤولية الشخص المعنوي.

ويطبق بخصوص التقادم أيضا ما هو مقرر لرشوة الموظف العمومي كما ورد في الفقرتين الأولى والثانية من المادة 54 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته ، إذ لا تقادم الدعوى العمومية في غير الحالات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة لأنها تقع تحت حكم المادة 8 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية لوقوعها - جريمة قبض العمولات من الصفقات العمومية- تحت وصف " الرشوة في الصفقات العمومية " ⁵.

ضف إلى ذلك أنه في غير الحالات المنصوص عليها في المادة 54 قان الوقاية من الفساد ومكافحته في فقرتها الأولى، تنص المادة 612 مكرر قانون الإجراءات الجزائية على أنه: " لا تتقادم العقوبة المحكوم بها في الجنايات والجناح المتعلقة بالرشوة"⁶.

فالمشرع الجزائري ببيانه للطبيعة القانونية للجرائم السابقة، سهل على قضاة النيابة العامة تكييف الوقائع التي تشكل تلك الجرائم خاصة وأنه بين الصور المادية المشكلة لكل جريمة، بل وسهل أيضا على قضاة الحكم النطق بالأحكام مع إعمال الأحكام الخاصة بكل جريمة وبكل مجرم مرتكب لها خاصة ما تعلق منها بالظروف المشددة والإعفاء من العقوبة وتخفيف العقوبة، والعقوبات التكميلية والمصادرة والمشاركة والشروع ومسؤولية الشخص المعنوي.

المطلب الثاني: أساليب التحري والتحقيق في الكشف عن جرائم الفساد

يمكن بيان دور الديوان المركزي لقمع الفساد، الذي جاء تكملة لدور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، ضف إلى ذلك يمكن بيان الدور الكبير الذي تلعبه الضبطية القضائية في اكتشاف جرائم الصفقات العمومية بموجب أساليب التحري الخاصة، وهو ما يمكن التطرق إليه فيما يلي:

الفرع الأول: الديوان المركزي لقمع الفساد ودوره في مكافحة جرائم الفساد

استحدث المشرع الجزائري هذا الديوان كآلية لازمة للعمل على الوقاية والتصدي لهذه الظاهرة، بعد مصادقة الجزائر على اتفاقيتي الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي لمكافحة الفساد، وقد تم النص عليه ضمن أحكام الأمر 10/05 المعدل والمتمم لأحكام القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، إذ جاء في المادة 24 مكرر منه: " ينشأ ديوان مركزي لقمع الفساد يكلف بمهمة البحث والتحري عن جرائم الفساد"⁷.

ولم يتوقف المشرع الجزائري عند هذا الحد، بل بين تشكيلة هذا الديوان وتنظيمه وكيفية سيره بموجب المرسوم الرئاسي رقم الذي تنص المادة الأولى منه على أن: " الديوان مصلحة مركزية عملياتية للشرطة القضائية تكلف بالبحث والتحري عن الجرائم ومعاينتها في إطار مكافحته الفساد".

كما نصت المادة الثانية من نفس المرسوم على أنه " يوضع الديوان المركزي لقمع الفساد لدى الوزير المكلف بالمالية ويتمتع بالإستقلال في عمله وسيره"⁸.

ويتشكل الديوان الوطني لقمع الفساد من:

- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الدفاع الوطني.
- ضباط وأعوان الشرطة القضائية التابعة لوزارة الداخلية والجماعات المحلية.
- أعوان عموميين ذوي كفاءات أكيدة في مكافحة الفساد.

ويمكن الإستعانة عند الضرورة بضباط الشرطة القضائية التابعين لمصالح الشرطة القضائية الأخرى .

ضف إلى ذلك نص المرسوم على خضوع ضباط أعوان الشرطة القضائية الذين يمارسون مهامهم في الديوان إلى الأحكام التشريعية والتنظيمية والقانونية الأساسية المطبقة عليهم، ويحدد عددهم بموجب قرار مشترك بين وزير المالية والوزير المعني، ويقصد بهذا الأخير وزيرى الدفاع والداخلية حسب الحالة .

ويستخلص من هذه المواد أن الديوان المركزي لقمع الفساد مصلحة خاصة للشرطة القضائية باستثناء مستخدمي الدعم التقني والإداري أو الأعوان العموميين الذين لهم من الكفاءة في هذا المجال ما يؤهلهم ليكونوا أعضاء في هذا الديوان .

ويعبر هذا كله عن الثقة الممنوحة لجهاز الشرطة القضائية في مجال مكافحة الفساد والتي لا يمكن اكتسابها إلا بعد تظافر الجهود التي بذلها والنتائج التي يحققها في مكافحة الجرائم، والتي خولته أن يمتلك ديوانا خاصا بجرائم الفساد⁹ .

الفرع الثاني: دور أساليب التحري والتحقيق الخاصة

في الكشف عن جرائم الفساد

إن المشرع الجزائري ورغبة منه في مواكبة التطور في مجال مكافحة الجرائم المستحدثة، أو ما يسمى بالأشكال الجديدة للإجرام في مقدمتها جرائم الفساد، نص في تعديل قانون الإجراءات الجزائية لسنة 2006 على أساليب خاصة للتحري، هذه الأخيرة التي منح بموجبها المشرع صلاحيات خاصة للشرطة القضائية من خلال اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات، وأسلوب التسرب، إضافة إلى التردد الإلكتروني، وقد وردت هذه الصلاحيات في المواد 65 مكرر 5 إلى 65 مكرر 18، وتتمثل فيما يلي :

أولا : اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور

بموجب المادة 65 مكرر 05 من قانون الإجراءات الجزائية، يجوز لقاضي التحقيق أن يأمر ضباط الشرطة القضائية كتابيا وتحت إشرافه مباشرة للقيام باعتراض المراسلات التي تتم عن طريق وسائل الإتصال السلكية واللاسلكية ووضع الترتيبات التقنية دون موافقة الشخص المعني من أجل القيام بـ " التقاط وتثبيت وبث وتسليم الكلام في سرية من طرف أي شخص، وفي أي مكان عام أو خاص، والتقاط الصور لأي شخص " ¹⁰.

وقد أثار مشروعية هذا الأسلوب جدلا كبيرا في الفقه والقانون بالنظر إلى التناقضات الحادة التي برزت منذ القدم بين حق الأفراد في الحياة الخاصة وحق الدولة في حماية أمنها و أمن المجتمع، إذ هناك من اعتبر هذا الأسلوب مساسا بالقاعدة الدستورية المبنية على حرية الحياة الخاصة، فيعاقب قانون العقوبات بالحبس من سنة إلى ثلاثة أشهر وبغرامة مالية من

50.000 دج إلى 300.000 دج من يتعمد المساس بجريمة الحياة الخاصة للأشخاص بأي تقنية كانت :

- بالتقاط أو تسجيل أو نقل مكالمات أو أحاديث خاصة أو سرية بغير رضا صاحبها .
 - بالتقاط أو تسجيل أو نقل صور لشخص في مكان خاص بغير إذن صاحبها أو رضاه¹¹ .
- وفي سبيل ذلك قيد المشرع الجزائري هذا الأسلوب بعد إحاطته بضمانات كافية، وتقييده بضوابط وشروط، والتي تتمثل فيما يلي :

- مباشرة التحري بإذن من وكيل الجمهورية الذي يكون كتابيا، ويتضمن كل العناصر التي تسمح بالتعرف على الاتصالات المطلوب التقاطها والأماكن المقصودة، وكذا الجريمة التي تبرر اللجوء إلى هذا التدبير ومدته، كما يتضمن الإذن كل الأماكن التي توضع فيها الترتيبات التقنية من أجل التقاط وتسجيل وتثبيت الكلام المتفوه به ، ضف إلى ذلك لا بد أن يتضمن الإذن المدة المسموح بها لإجراء التحقيق لمدة أقصاها 04 أشهر قابلة للتجديد حسب مقتضيات التحري أو التحقيق.

وفي هذا الشأن يحزر ضابط الشرطة القضائية المأذون له أو المناب من طرف القاضي المختص محضرا عن كل عملية اعتراض أو تسجيل المراسلات وحتى عن عمليات وضع الترتيبات التقنية، وعملية التقاط التثبيت والتسجيل الصوتي أو السمعي البصري، كما يذكر في المحضر تاريخ وساعة بداية هذه العمليات والانتهاؤها منها، وفي الأخير ينسخ ضابط الشرطة القضائية المأذون له أو المناب المراسلات أو الصور أو المحادثات المفيدة في إظهار الحقيقة في محضر يودع بالملف¹² .

- التزام السرايمني أثناء اعتراض المراسلات وتسجيل الأصوات والتقاط الصور، إذ نص قانون الإجراءات الجزائية على أن إجراءات التحري والتحقيق تكون سرية، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ودون المساس بحقوق الدفاع، وبالتالي كل شخص مساهم في هذه العمليات لا بد أن يكتفم السرايمني بالشروط المبينة بقانون العقوبات وتحت طائلة العقوبات المتضمن فيه، فعملية التحري في الجرائم المذكورة تتسم بالسرية المطلقة، وعملية المنع تشمل أيضا ضباط الشرطة المأذون لهم بتلك العمليات تحت طائلة إفشاء السرايمني¹³ .

ثانيا : التسرب

عملية التسرب مرتبطة بالحصول على إذن من وكيل الجمهورية المختص وأن تكون تحت إشرافه، وإن قرر قاضي التحقيق القيام بهذا الإجراء فهو ملزم بإخطار وكيل الجمهورية أولا لأن هذا العمل يقوم به ضباط الشرطة القضائية تحت إشراف وكيل الجمهورية التابعين لاختصاصه¹⁴ .

ويسمى أسلوب التسرب بالاختراق أيضا، وهو من تقنيات التحري والتحقيق تسمح لضباط أو عون الشرطة القضائية بالتوغل داخل جماعة إجرامية بهدف مراقبة أشخاص مشتبه فيهم، وكشف أنشطتهم الإجرامية، ويقدم المتسرب نفسه على أساس أنه فاعل أو شريك، ويسمح لضباط أو أعوان الشرطة القضائية استعمال صورة مستعارة، ويندرج التسرب بهذا المعنى تحت مفهوم الطرق الخاصة للبحث ويخرج عن القواعد العامة للإجراءات الجزائية من خلال اعتماد الحيلة مع المشتبه فيه، وذلك مع ارتكاب بعض الجرائم إن تطلب الأمر ذلك، وقد أجاز المشرع الجزائري هذه الأفعال وفق شروط وضوابط منها:

- حصول الإذن بالتسرب من وكيل الجمهورية المختص، فكما قيل بشأن إجراء التقاط واعتراض الصور والمراسلات يقال بشأن التسرب، إذ تتم هذه العملية تحت إشراف وكيل الجمهورية المختص ومراقبته، وإذا قرر قاضي التحقيق العمل بهذا الإجراء لابد عليه إخطار وكيل الجمهورية، هذا الأخير الذي تعمل الضبطية القضائية تحت إشرافه.

- أن يكون هذا الإذن كتابيا، تذكر فيه الجريمة التي تبرر اللجوء إليه وهوية ضابط الشرطة القضائية التي تتم العملية تحت مسؤوليته، ويحدد في هذا الإذن مدة التسرب التي لا يمكن أن تتجاوز مدة 04 أشهر قابلة للتجديد حسب مقتضيات التحري والتحقيق كما قيل بشأن إجراء التقاط الصور والمراسلات¹⁵.

- الإلتزام بعدم إظهار الهوية، إذ لا يجوز إظهار الهوية الحقيقية لضابط أو أعوان الشرطة القضائية الذين باشروا التسرب تحت هوية مستعارة في أي مرحلة من مراحل الإجراءات، ويعاقب كل من يكشف هوية ضابط أو أعوان الشرطة القضائية بالحبس من سنتين (02) إلى (05) خمس سنوات وبغرامة من 50000 دج إلى 200.000 دج.

وإذا تسبب الكشف عن الهوية في أعمال عنف أو ضرب وجرح على أحد هؤلاء الأشخاص أو أرواحهم أو أبنائهم أو أصولهم المباشرين، فتكون العقوبة الحبس من (05) خمس سنوات إلى (10) عشرة سنوات والغرامة من 200.000 دج إلى 1000.000 دج¹⁶.

ثالثا : التردد الإلكتروني

هو أسلوب من أساليب التحري الخاصة المنصوص عليها ضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، ويتمثل في ترصد الرسائل الإلكترونية وإجراء فحوصات تقنية لها، وذلك بغية الوصول إلى مصدرها ومعرفة صاحبها.

وقد أشارت إليه المادة 56 من قانون الوقاية من الفساد ومكافحته رقم 01-06 دون تعريفه وبالمقابل نجد المشرع الفرنسي وبموجب تعديله لقانون الإجراءات الجزائية في 19/12/1997 أدرج هذا الأسلوب الخاص بالتحري، ووضح أن تطبيقه يقتضي اللجوء إلى جهاز إرسال يكون غالبا سوار إلكتروني يسمح بترصد حركات المعني بالأمر، والأماكن التي يتردد عليها للكشف عن مقتضيات الجريمة ومعرفة الحقائق والإستدلالات للحد من جرائم الفساد ومكافحتها والتي

أصبحت مؤخرا تشكل خطرا كبيرا على المجتمع¹⁷.

وللإشارة المشرع الجزائري تفتن في الأخير ولونسبيا، حين نص على المراقبة الإلكترونية بمناسبة تعديل قانون الإجراءات الجزائرية بموجب القانون 02-15، وهو إجراء يأمر به قاضي التحقيق¹⁸.

وعلى الرغم من نص المشرع الجزائري على إجراءات خاصة بالتحري والتحقيق بخصوص الجرائم المذكورة كجرائم فساد، إلا أن إعمالها ميدانيا صعب نوعا ما، وهذا راجع إلى تعقيد إجراءات العمل بها، ولأنها تمس الحياة الخاصة بالفرد كقاعدة من القواعد الدستورية، وكذا لتطلب العمل بها وسائل حديثة، لا سيما بالنسبة لعملية الترصّد الإلكتروني، لذا النص عليها إيجابية من إيجابيات المشرع الجزائري، ويزداد أكثر إيجابية لما يتم تطبيقها في الواقع في عديد القضايا التي تتطلب العمل بها، لا بالإكتفاء بالإجراءات العادية المنصوص عنها في قانون الإجراءات الإجرامية.

الخاتمة :

من خلال دراسة الجرائم السابقة يمكن القول أن المشرع ميز هذه الجرائم عن بقية الجرائم لخطورتها ولبعدها الدولي، بمعنى أنها تتعدى حدود الدول بأركانها لتصبح جريمة دولية، فكل هذا جعل المشرع الجزائري يتدارك الأمر سنة 2006 بتعديله لقانون الإجراءات الجزائرية، ويجعل سلطة اتخاذ الإجراءات الخاصة بهذه الجرائم من صلاحيات وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق، ومن بين تلك الإجراءات (اعتراض الصور والمراسلات، التسرب)، كما نص على الإطار القانوني الذي يحكم مكافحة تلك الجرائم، كمنحه على بيان صور كل جريمة وأركانها والعقوبات المترتبة في حال ارتكابها.

كما تبين أن سياسة المشرع الجزائري في إفراده للجرائم المذكورة ضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته تتسم بالصرامة والجدية، بدليل أنه حصر جميع الصور المكونة لها ضمن هذا القانون لاسيما أنه ساوى بين تلك الجرائم سواء بخصوص المتابعة أو العقوبة، على الرغم من أنه أخفق في جعله الجريمة جنحة وليس جنائية، وفي جعله الديوان المركزي لقمع الفساد تحت وصاية وزارة المالية وليس وزارة العدل أو الداخلية.

وعلى العموم المشرع الجزائري يؤكد رغبته في مواكبة الدول بخصوص إتباع والعمل بتلك الأساليب.

وفي الأخير رغم هذه النتائج التي فيها جانب من الإيجابية، إلا أن الأمر لا يمنع من اقتراح بعض التوصيات، والتي تتمثل على وجه الخصوص فيما يلي :

- الحث على العمل أكثر بوسائل التحري الخاصة، مع توفير الإمكانيات المادية والبشرية لتحقيق ذلك .

- تعديل قانون مكافحة الفساد بجعل عقوبة جميع جرائم الفساد في مرتبة الجنائية وليس الجنحة.
- إعادة النظر في قانون الإجراءات الجزائية بجعل التحقيق يشمل أصول وفروع ولما لا حواشي مرتكبي جميع جرائم الفساد على غرار دول أخرى .
- جعل الديوان المركزي لجمع الفساد تحت الوصاية المشتركة لوزارة العدل والداخلية، لا وزارة المالية فقط .

الهوامش :

- 1 بن بشير وسيلة، ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مجال الصفقات العمومية في القانون الجزائري، مذكرة لنيل ماجستير في القانون العام، فرع قانون الإجراءات الإدارية، نوقشت في 20/10/2013 بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة تيزي وزو، ص 31-35 .
- 2 قانون رقم 06-01 يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، د وأ ت، 2006، الطبعة الأولى، ص 12، 15 .
- 3 بلخضر مخلوف، قانون الإجراءات الجزائية، دار الهدى عين مليلة، الجزائر، ص 15، 346.
- 4 بن بشير وسيلة، مرجع سابق ذكره، ص 49-54 .
- 5 بن بشير وسيلة، المرجع نفسه، ص 89-95 .
- 6 بلخضر مخلوف، مرجع سابق ذكره، ص 346 .
- 7 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، صادرة في 01 سبتمبر 2010، ص 5 .
- 8 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 68، صادرة في 14 ديسمبر 2011، ص 11 .
- 9 بن بشير وسيلة، مرجع سابق ذكره، ص 212، 213 .
- 10 محمد حزيط، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 192.
- 11 زوزو زوليخة، جرائم الصفقات العمومية وآليات مكافحتها في القانون المتعلق بالفساد، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، تخصص قانون جنائي، جامعة ورقلة، 2012، ص 160.
- 12 بلخضر مخلوف، مرجع سابق ذكره، ص 50، 51.
- 13 بن بشير وسيلة، مرجع سابق ذكره، ص 216 .
- 14 زوزو زوليخة، مرجع سابق ذكره، ص 164.
- 15 بن بشير وسيلة، مرجع سابق ذكره، ص 218 .
- 16 بلخضر مخلوف، مرجع سابق ذكره، ص 53.
- 17 قادري سارة، أساليب التحري الخاصة في قانون الإجراءات الجزائية، شهادة ماستر أكاديمي، نوقشت في 03/06/2014 بقسم الحقوق، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ص 50.
- 18 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 40، صادرة في 23 يوليو 2014 .